وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير البيض

ISSN 2710-7930 EISSN: 2800-0811

مجلة ضياء للدراسات القانونية

Diaa Journal of Legal Studies

مجلة دولية محكمة سنوية يصدرها معهد الحقوق
والعلوم السياسية بالمركز الجامعي نور البشير البيض

المجلد الرابع
العدد الأول، ديسمبر 2022

معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر

مجلة ضياء للدراسات القانونية ISSN 2710-7930 EISSN: 2800-0811
المجلد: 04 العدد: 01 السنة: 2022 الصفحات: 112-126

المصلحة البيوميترية آلية تقنية للتنمية المحلية في الجزائر

Biometric interest is a technical mechanism for local development in Algeria

أ.د بن جديد فتحي *
Pr. Bendjedide Fethi
المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر.
University Center of Nour Bachir El-Bayadh , Algeria
f.bendjedide@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام:2022/12/19 تاريخ القبول: 2022/12/28 تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص:

التنمية المحلية في بعدها التقني لا تقل أهمية عن الجوانب الأخرى، وهنا أخص بالذكر استغلال تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال في الدفع بالتنمية المحلية على مستوى البلديات من خلال استغلالها في استخراج وثائق الحالة المدنية وبالخصوص بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر، وأطرح التساؤل التالي: ما هو الدور الذي تلعبه مصلحة البيوميتية في التنمية المحلية؟.

كلمات مفتاحية: المصلحة البيوميترية؛ التنمية المحلية؛ تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

Abstract:

Local development in its technical dimension is no less important than other aspects, and here I particularly mention the use of information and communication technology to push for local development at the municipal level by using it to extract civil status documents, especially the national identity card and passport, and I ask the following question: What is the role Who plays biometrics interest in local development?

Keywords: biometrics service; Local development; Information and Communications Technology.

* المؤلف المرسل: أ.د بن جديد فتحي

مقدمــة:

عرفت الجزائر مثل بقية دول العالم تغيرات في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بإدخال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، لا سميا الميدان الإداري، كما تأثرت كباقي الدول بظاهرة العولمة الأمر الذي شكل تحديا أمام الإدارة العمومية الجزائرية، من خلال مواكبتها، وربطها بالشبكات الدولية للاتصال، في محاولة لعصرنة القطاع العمومي في كافة مستوياته سواء في الجماعات المحلية أو الإقليمية، وهذا بإدخال الخدمة المعلوماتية في إدارتها وأدائها لمهامها، عملا على تفعيل العمل الإداري ومحاولة للقضاء على البيروقراطية، و تحسين سير الخدمة العمومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية مع مرافقتها لمتطلبات العصر، وقد كانت الجماعات المحلية هي الهدف المباشر من كل هذا التغيير باعتبار أنها أقرب إدارة للمواطن، وتظل التنمية المحلية هي الشغل الشاغل للدولة، فبها تتحسن الظروف الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.

ويمكن القول أن التكنولوجيا الحديثة، واستغلال المعلومات بشكل سريع، أصبحت هدفا أسمى للدولة، لأنها ترى فيه دواء ناجعا لمواجهة البيروقراطية والركود الاقتصادي و وأقصر طريق للتنمية المحلية

ومن أهم الخدمات المقدمة للمواطن نجد مصلحة الحالة المدنية وبالخصوص الوثائق الإدارية وهنا نطرح التساؤل عن دور المصلحة البيوميترية كآلية تقنية للتنمية المحلية؟

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات

تعد تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المتطورة ذات أهمية بالغة، لا يمكن أن تستغني عنها الدول لا في الوقت الحالي ولا في المستقبل القريب، فما يشهده العالم من تحول تقني متسارع في مجال الذكاء الصناعي والكمبيوتر والبرمجيات وأجهزة الاتصالات وغيرها،يؤكد على ضرورة تغلغلها في الحياة اليومية للمواطن، فما هي تكنولوجية المعلومات؟

المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات وخصائصها

الفرع الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات:

أولا: التكنولوجيا

لغة: ترجع أصل كلمة تكنولوجيا إلى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين (TECHNO) تعني العلم أو المنهج، و (LOGOS) وتعني التشغيل الصناعي، يعني علم التشغيل الاصطناعي إن صح التعبير[1].

أما اصطلاحا فهي عملية مركبة وشاملة تقوم بتطبيق العلوم والمعارف بشكل منظم في ميادين عديدة، وهذا من أجل تحقيق أغراض ذات قيمة للمجتمع[2].

ثانيا: المعلومات

1- لغة: تعود أصل كلمة المعلومات (information) إلى اللغة اللاتينية، و يقصد بها شرح أو توضيح شيء ما، أما في اللغة العربية مشتقة من كلمة "علم" وترجع إلى كلمة "معلم"، أي الأثر الذي يستدل به على الطريق.

2- **اصطلاحا:** المعلومات هو التعبير الحقيقي أو الملموس للعمليات المعرفية التي تتمثل في العقل الإنساني، وبالتالي فالمعلومات هي منتجات أو مخرجات العملية[3].

ثالثا: تعريف تكنولوجيا المعلومات

يمكن القول بأنها: مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات التي تعاملت، وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث حجمها وتحليلها، وتخزينها وتنظيمها، واسترجاعها في الوقت المناسب والطريقة المناسبة والمتاحة"، فتكنولوجيا المعلومات يقصد بها تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات،

1- وصفي لكساسبة، تحسين فعالية الأداء المؤسساتي من خلال تكنولوجيا المعلومات، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، 2011، ص34

2- منال هلال المزاهرة، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، دار النشر، الأردن، ص27.

3- شوقي شاذلي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2008.

وإرسال هذه النظم التكنولوجية في معالجة المعلومات، و تخزينها واسترجاعها بدقة وكفاءة[1].

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات:

تكنولوجيا المعلومات تختلف عن غيرها من التكنولوجيات، بمجموعة من الخصائص وهي:

1- التفاعلية: استعمال تكنولوجيا المعلومات يكون مرسلا لها أو مستقبلا لها أو كلاهما معا، فيرسل معطيات خاصة به من أجل الحصول على وثائق خاصة به أيضا، والمشاركون في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار، وهو ما يعتبر تفاعلا بين الأشخاص ومؤسسات الدولة.

2- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستغلال تكنولوجيا المعلومات، دون انقطاع وبشكل مستمر، لأنها متوفرة على شبكة عنكبوتيه سواء دولية وهي الانترنت أو وطنية وتسمى الانترانت، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل هذه الشبكة.

3- خاصية التواصل المستمر: هناك ترابط و ربط بين أجهزة الاتصال المتنوعة الصنع، وهذا بغض النظر عن المؤسسة أو البلد الذي تم الصنع منه وبصرف النظر عن البرامج المعلوماتية المختلفة المستعملة فيها، فكل البرامج يمكن أن تلتقي وتتعامل فيما بينها.

4- قابلية التحرك والتنقل: فيمكن للمواطن مثلا أن يستفيد من خدمات تكنولوجيا المعلومات أثناء تنقلاته بين الولايات المختلفة، وذلك عن طريق وسائل الاتصال المتنوعة مثل الكمبيوتر المحمول أو الهاتف النقال.

5- قابلية التحويل والاستخراج المادي : هي نقل المعلومة من دعامة إلكترونية إلى دعامة أخرى، كتحويل الوثيقة من برنامج (word) إلى برنامج (PDF)، أو من رسالة إلكترونية إلى رسالة ورقية بعد طبعها مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال[2].

1- عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2007، ص23.

2- معطي سيد أحمد، واقع التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص10

6- الخاصية الدولية أو العالمية: يمكن أن ترتبط هذه التكنولوجيا المعلوماتية بالشبكة العالمية الانترنت بدلا من الشبكة المحلية مما يجعل منها قابلة للتفاعل والتحرك والتنقل بين العديد من المواقع عبر دول العالم ، مما يجعل منها ذات طابع دولي، مع التأكيد على حرص الدولة الجزائرية على الإبقاء عليها في وسط محلي حتى على مستوى السفارات والقنصليات من خلال استعمال تطبيقات مقيدة ومتحكم فيها.

المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات على الجماعات المحلية

إن دقة المعلومات ومقدار صحتها يساعد الجماعات المحلية ممثلة في البلدية والولاية في تنظيمها، وهذا يجعلها تتحكم في المرفق العام بشكل كبير جدا، وتعتبر قدرة الجماعات المحلية على توفير المعلومات الضرورية بشكل سريع وفي الوقت المناسب أحد أهم أسباب استعمال الدولة لهذه التكنولوجيا بدلا من الأساليب التقليدية التي كانت تكلف وقتا طويلا، وهناك العديد من عناصر الأهمية لهذه التكنولوجيا سأوردها تباعا:

1- العمل على اتخاذ القرار السديد والدقيق: باستخدام البدائل الإلكترونية التي تعود بالمنفعة الأكثر على المواطنين وكذا الجماعات المحلية، بزيادة الإنتاج وخفض التكلفة وسرعة أداء الخدمة العمومية للمواطنين.

2- زيادة الإنتاجية من حيث المخرجات وتقليل التكاليف و تقليل المدة الزمنية اللازمة لإنجاز المهام والعمليات.

3- العمل على تطوير خدمات مميزة وجديدة من خلال بناء القواعد المعرفية والبرامج الخبيرة.

4- العمل على تطوير أساليب الإدارة الجزائرية بما يواكب المستجدات الاجتماعية والتكنولوجية التي يشهدها المجتمع.

5- تكنولوجيا المعلوماتية تساعد بشكل ذكي على تطوير أساليب الإدارة الجزائرية، في حدود إستراتجيتها وضمن سياسة الدولة الجزائرية

6- زيادة التنسيق والتعاون بين الجماعات المحلية المختلفة، في داخل الولاية الواحدة وبين ولايات الوطن من خلال شبكة معلوماتية مترابطة بينهم.

7- تكنولوجيا المعلوماتية ساعدت بشكل واضح للعيان في تحسين قدرة الجماعات المحلية على تقديم خدمات ذات نوعية وكفاءة عالية، تفاعل معها المواطنون استحسنوها بشكل كبير.

المطلب الثالث: إيجابيات تكنولوجيا المعلومات وآثارها السلبية:

الفرع الأول: الإيجابيات: أكيد أن لها ايجابيات عديدة، فتكنولوجيا المعلومات عبارة في الأصل عن اختراعات تساعد في حل العديد من المشاكل التي يعاني منها المواطن مثل تكلفة الزمن في الحصول على الوثائق الإدارية ورداءة الخدمة المقدمة وغيرها كثير، وتساعد في مواجهة عيوب العمل الإداري المكتبي خاصة البيروقراطية وبعض السلوكيات السلبية، مثل المحاباة والرشوة والفساد الإداري بشتى صوره، لهذا أصر المخترعون لهذه التكنولوجيات على جعلها حلا لهذه المشاكل والصعاب، الموجودة حاليا في هذا العصر، وقابلة للتطور بحسب مقتضيات الحال.

1- فعالية اتخاذ القرارات الإدارية، وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة في الوقت الملائم بالشروط المطلوبة قانونا.

2- تنمية العمل وفق نظم واضحة، وسهلة ومبسطة للمواطنين، حيث أصبح بإمكان أي شخص يتقن أولويات الكمبيوتر استخراج الوثائق الإدارية التي يحتاجها في أي وقت.

3- وتظل أهم إيجابية لهذه التكنولوجيا هي تحقيق الكفاءة والدقة الشديدة في الوثائق المستخرجة أو الخدمة المطلوبة، وهذا نتيجة للاستخدام الأمثل لقاعدة البيانات.

4- تطوير الأداء التنظيمي للمصلحة خاصة مصلحة البيوميتري من خلال تحسين إدارة المعرفة وتسيير أمثل للبيانات والمعطيات المتوفرة فيها[1].

5- تقديم خدمة مميزة للمواطنين وتقريب الإدارة إليهم.

1- هناء عبداوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، 2016، ص180.

6- رفع مستوى الأداء للمصالح الإدارية هو النتيجة المباشرة الاستعمال تكنولوجيا المعلومات.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات:

الأكيد أن تكنولوجيا المعلومات هي كباقي الاختراعات تهدف لحل مشاكل تعترض مجتمعا ما في زمن ما، لكن أحيانا قد لا تساير خصوصيات المجتمع، بالرغم من النتائج الجيدة لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة وتحسين الخدمات، إلا أن لها عدة سلبيات نذكر منها:

1- انعدام التناسب: في الجزائر تعودنا أن لا يكون هناك تناسب دوما بين كفاءة موظفي المصلحة الإدارية والإمكانيات المتوفرة لهم ، فأحيانا يكون الموظف ذو كفاءة عالية لكن لا توفر له الإمكانيات اللازمة لتسيير المصلحة، أو العكس فنجد أن المصلحة متوفرة على آليات عمل متطورة لكن يسيرها موظفين يحتاجون لتكوين وتمرين مستمر، وهذا ما يحدث بالنسبة للمصالح التي تعمل بتكنولوجيا المعلومات، خاصة مصلحة الحالة المدنية.

2- البطء في أداء الخدمة بسبب تفشي ظاهرة الوساطة والمحاباة، كان ومازال الهدف من تكنولوجيا المعلومات محاربة الآفات الإدارية لكن هذه الآفات تطورت أساليبها بتطور التكنولوجيا.

3- غياب المعايير الخاصة بالرقابة على جودة الخدمة.

4- لحد الساعة لم تتمكن الإدارية الجزائرية من النجاح في عملية التواصل مع المواطنين الطالبين للخدمة الإدارية، الأمر الذي ينتج فجوة بين المواطن والإدارة.

5- غياب الرقابة الإدارية الفعالة على المستويين المحلي والمركزي وعدم تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال.

6- سوء استخدام الموارد التنظيمية المتاحة في إنتاج وتقديم الخدمة العامة وذلك بسبب الإهمال واللامبالاة ونقص الخبرة الكافية والتحكم الواجب في هذه التكنولوجيا.

المبحث الثاني: مصلحة البيوميترية:

تنفيذا لمخطط الحكومة الهادف لتحسين أداء الإدارة العمومية وجعلها تتميز بالفعالية والشفافية، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بتجسيد عدة إنجازات

من أجل رقمنة المرفق العام، وهذا باستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وكانت الانطلاقة سنة 2014 برقمنة جميع سجلات الحالة المدنية، على المستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية مع ربط جميع البلديات به.

عملية رقمنة الحالة المدنية مكنت المواطنين من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بطريقة آنية من أي بلدية عبر تراب الوطن، دون التنقل إلى البلدية الأصلية، وقد كللت العملية بالنجاح بعد تحويل مصلحة البيومترية الخاصة باستخراج بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيومتريين من مصلحة الدائرة الإدارية إلى مصلحة البلدية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمصلحة البيومترية ومهامها:

الفرع الأول: التطور التاريخي: يعتبر مشروع الجزائر الإلكترونية:

هو سبب تفعيل مصلحة البيومترية على مستوى البلديات، ففي سنة 2013 قررت الدولة الجزائرية تعزيز استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات، سعيا منها لتطوير التنمية المحلية ، من خلال التحول لاستغلال الأساليب التقنية والعلمية في المصلحة العمومية، وتكييف الخدمة ومستجدات التطور التكنولوجي.

وتتمحور أهداف هذا المشروع في المحاور التالية:

– تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة و تعزيز استخدامها في الإدارة العمومية، من خلال التغيير في أساليب تنظيمها، مع تكييف الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين مع التطور التكنولوجي خاصة الإعلام الآلي الذي يساعد في الوصول إلى مردودية جيدة للمصالح الإدارية[1].

– استخدام تكنولوجيا من اجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية بين المؤسسات.

– تطوير الآليات و وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والزيادة بقدر معتبر من عدد الفضاءات العمومية الجماعية التي تعتمد على شبكات الاتصال الحديثة وأخص بالذكر مصلحة البيومترية، والحظائر المعلوماتية [2].

1– عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ل م د، فرع علوم الإجتماع، جامعة بسكرة، 2013، ص91.

2- https://passeport.interieur.gov.dz/ar/Accueil/Accueil consulté le 07/03/2021

– تعزيز وتأهيل البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة.

– تطوير القدرات البشرية: تلقين تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجميع الفئات المجتمعية.

– الإعلام والاتصال: إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر.

– دفع تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال ربطه بالإدارة العمومية الإلكترونية.

– توفير الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات.

– تدعيم البحث والتطوير والابتكار خدمة للاقتصاد والتنمية المحلية، مما يستلزم معه التفاعل القوي والدائم بين البحث والتطوير وعالم الاقتصاد.

– البحث الدائم عن الابتكار الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

– ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني وتحيينه بما يتناسب مع تكنولوجيا الاتصال والخدمات المقدمة بواسطتها، لأن المنظومة التشريعية الحالية لا تستطيع أن تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الفرع الثاني: مهام المصلحة البيوميترية[1]:

يقوم العون المكلف بأخذ البيانات البيوميترية بالمهام التالية:

– البحث عن الملف باستعمال الرقم التسلسلي للملف.

– عرض المعلومات الشخصية عبر الشاشة لصاحب الطلب

– المصادقة على الصورة الملتقطة بالماسح الضوئي من طرف العون المكلف بالملف ومقارنتها مع الشخص مقدم الطلب لأخذ البيانات البيوميترية

– التأكد من العلامات الخصوصية وحالة الأصابع أو التدقيق مع إمكانية التصحيح في حالة اكتشاف خطأ.

1- http://apcainsebt.dz. Consulté le 07/03/2021

– أخذ بصمات مع الحرص على أن تكون ذات جودة عالية ومطابقة للتقنية المعمول بها.

– إزالة آثار البصمات من جهاز مسح البصمات بعد كل عملية التقاط والتي تكون وجوبا مطابقة للمعايير التقنية المعمول بها.

– أخذ الإمضاء الرقمي لصاحب الطلب أو الولي الشرعي حسب الحالة، ثم يقدم العون وصل استلام له.

–بعد أخذ البيانات البيوميترية تتم آليا عملية تشفير المعلومات، بإيداع الطلب للمعني.

– تقديم الاقتراحات التقنية والملاحظات العملية

المطلب الثاني: أهم الخدمات التي تقدمها المصلحة البيوميترية:

هذه المصلحة ساهمت بشكل ملموس في التنمية المحلية على مستوى البلديات من خلال تطوير الجانب التقني والآلي، في مجال تقديم الخدمة العمومية للمواطنين، وقد كان لها الدور الفعال في الحد من السلوكيات البيروقراطية المعطلة للتنمية المحلية، وسأورد مثالين عن الخدمة المقدمة على مستوى هذه المصلحة البيوميترية.

الفرع الأول: بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية:

في إطار التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية في شقها التقني، ومن أجل تقريب الإدارة للمواطن صدر المرسوم الرئاسي رقم 17– 143 المـؤرخ في 18 أفريل 2017 المتعلق بكيفية إدراج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الأساليب الإدارية، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها[1]

هذا المرسوم وضح بطاقة التعريف الوطنية باعتبارها وثيقة بيومترية، تثبت هوية صاحبها و تسلّم لكل مواطن جزائري مع احترام شرط السن، وتحدد مدة

1– المرسوم الرئاسي رقم 17– 143 المـؤرخ في 18 أفريل 2017 المتعلق بكيفية إدراج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال في الأساليب الإدارية، ج. ر رقم 25

صلاحية بطاقة التعريف الوطنية بعشر (10) سنوات للأشخاص البالغين تسع عشرة، وتسري مدة صلاحيتها ابتداء من تاريخ إصدارها من الناحية التقنية[1].

تعتبر بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، قفزة نوعية من أجل تنمية محلية أفضل، فيما يخص جانبها التقني من خلال استعمال واستغلال التكنولوجيات المعلومات والاتصال في الأساليب الإدارية، وهي أول خدمة لا مركزية بادرت بها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على مستوى بلديات الوطن، وهذا بموجب الأمرية الوزارية رقم 2393 المؤرخة في 2015/09/14 المتعلقة بإصدار بطاقة التعريف الوطنية، فتم منح التفويض بالإمضاء للأمناء العامون للبلديات في ملفات ذات العلاقة ببطاقة التعريف الوطنية العادية والبيومترية وحتى جواز السفر البيوميتري وغيرها من الوثائق الأخرى.

فكان من حق المواطنين طلب استصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية من مصالح الدائرة الإدارية أو من مصلحة البلدية في بادء الأمر، إلى أن صدرت التعليمة الوزارية رقم 875 المؤرخة في 2016/09/29 التي حددت صلاحية البلدية في إصدار بطاقات التعريف البيوميترية، بالتنسيق مع المركز الوطني لإعداد و إنتاج المستندات و الوثائق المؤمنة.

ثم تطور الأمر ليصبح إعداد بطاقة التعريف البيوميترية الالكترونية بشكل عفوي ومباشر لحاملي جوازات السفر البيومترية الالكترونية عن طريق طلب بواسطة الانترنت، دون التنقل إلى مصلحة البيوميتري بمقر البلدية.

أما بالنسبة للمواطنين غير الحائزين على جواز سفر بيومتري، فيمكنهم طلب بطاقة تعريف وطنية على مستوى البلديات، بشرط أن تقوم هذه المصالح بإجراء التشخيص البيومتري في نفس الوقت، مع ضرورة إلزام المواطن بإيداع بطاقة التعريف الوطنية "النموذج القديم " فور سحبه لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، وهذا طبقا للتعليمة الوزارية رقم 826 المؤرخة في 2016/09/11 .

الفرع الثاني: جواز السفر البيوميتري:

خدمة جواز السفر البيومتري هو أهم خدمة تقدم في مصلحة البيوميتري، فهو يعتبر سند فردي ورسمي ودولي للسفر، يمنح بدون شرط السن لكل مواطنين،

1- المادة 10، المرسوم الرئاسي رقم 17- 143، المرجع السابق.

بشرط أن لا يكون محكوما عليه نهائيا في جناية و لم يرد اعتباره، ومن ميزات هذه الوثيقة أنها مطابقة لمعايير المنظمة الدولية للطيران المدني، وأنه مؤمن من التزوير وهو قابل للقراءة باستعمال التكنولوجيا الذكية، ويتكون من عدة صفحات، ويتوفر على شريحة بيانات مدمجة بداخله، وتحدد مدة صلاحية جواز السفر البيوميتري بعشر سنوات للمواطن البالغ السن القانوني للبلوغ، وخمس سنوات للمواطن القاصر، وقد صدر القرار الوزاري في سنة 2011 منظم لبطاقة التعريف الوطني وجواز السفر البيوميترية[1].

وقد أضافت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة لمصلحة البيوميترية على مستوى البلديات صلاحية استصدار جواز السفر البيوميتري، كما يتم إتلافه في حالة عدم سحبه من قبل صاحبه في أجل ستة أشهر من تاريخ إشعاره بالسحب، طبقا للقانون رقم 03/14 المؤرخ في24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر[2].

وفي سنة 2017 صدرت التعليمة رقم 001/17 المؤرخة في 12 جانفي 2017 عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية التي تضع حيز التنفيذ خدمة التسليم السريع لجوازات السفر البيوميترية، فتسمح للمواطنين استصدار جواز السفر الصالح لمدة عشر سنوات في حدود خمسة أيام فقط من تاريخ الطلب، وهذا مع تطوير هذه الخدمة على مستوى المصلحة البيوميترية المتواجدة في البلديات[3]، هذه الخدمة عدلت من مفهوم جواز السفر الاستعجالي الذي كان مخصصا لأشخاص معينين فقط وفق المرسوم التنفيذي رقم 16-58 مؤرخ في 3 فبراير سنة 2016، الذي يحدد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الاستعجالي.

فتعتبر خدمة تقديم جواز السفر البيوميتري سواء في مدته العادية أو الإستعجالية آلية تقنية ونقلة نوعية في التنمية المحلية على مستوى البلديات، دون

1- قرار رقم 11/11 المؤرخ في 25 ماي 2011، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر.

2- للقانون رقم 03/14 المؤرخ في24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية رقم 41

3- المادة 6، المرسوم الرئاسي رقم 17- 143، المرجع السابق.

ذكر ما نتج عنها من إيجابيات عديدة مست يوميات المواطنين طالبي الخدمة العمومية في بلديات إقامتهم.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه مصلحة البيومترية:

لا يمكن أن ننكر أن التنمية المحلية في شقها التقني، هي في مراحل متطورة نوعا ما، من خلال عصرنة قطاع الخدمات العمومية، وهذا بإشراف مباشر من وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، بالشراكة مع المنتخبين المحليين،

فمصلحة البيوميتري هي آلية فعالة في تطوير التنمية المحلية باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديث و رقمنة قطاع، عان لسنوات من التهميش المتعمد

ومع ذلك توجد العديد من العوائق الاجتماعية التي تقف أمام تطوير الدائم للجماعات المحلية ومنها، نذكر منها:

1- ضعف شبكة الانترنت أثر بشكل مباشر في مردودية مصلحة البيوميتري.

2- نقص التوظيف المرتبط بالمعلوماتية، فميزانية العديد من البلديات لا تسمح بتوظيف مهندسين مختصين في المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال بعدد كاف للطلب المتزايد على هذه الخدمة.

3- رغم النتائج التي حققتها مصلحة البيومتري في المساهمة في التنمية المحلية، إلا أنها ما زالت تعاني من بعض الصعوبات كعدم كفاية عدد المكاتب، ومدى الاستجابة للشروط التي تفرضها هذه المصالح المستحدثة، من أجل استيعاب التجهيزات المخصصة للعملية، وضمان سيرها في ظروف عادية

4- نقص الكفاءة المهنية لدى بعض الموظفين الذين لم يتمكنوا من التأقلم مع الوضع الجديد خاصة فيما يخص استخدام التكنولوجيا الحديثة.

الخاتمـــة:

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات في وقتنا الحالي في تغيير سلوكيات المجتمع وكان لها الدور الأهم في تطوير مصلحة البيوميترية على مستوى الجماعات المحلية

وبذلك قطعت الجزائر شوطا مهما نحو التنمية المستدامة والفعالة للجماعات المحلية في تقديم خدمة عمومية متطورة للمواطنين، وبالخصوص خدمات الحالة

المدنية عن طريق نظام بطاقة التعريف البيوميترية ، وجواز السفر البيوميتري، وتقنية استصدار وثائق الحالة المدنية الأصلية دون التنقل إلى المقر الأصلي.

وفي ظل تحسين الخدمة العمومية رسمت الدولة الجزائرية إستراتيجية لمواكبة التطور المتسارع في المجال التكنولوجي، و ذلك من خلال تبني مخطط عمل متناسق وصارم، بهدف تعزيز كفاءات الاقتصاد الوطني والمؤسسات العمومية للوصول إلى مستوى التحولات العميقة والسريعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام.

ومن أبرز النتائج الموصل إليها:

1- أن التطور التقني للجماعات المحلية يساعد بشكل مباشر في التنمية المحلية، ولا يكون هذا إلا بالاستغلال الأمثل للتطور التكنولوجي الموجود في العالم حاليا.

2- بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في توفير البيئة المناسبة للإدارة العمومية و تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلا أن هناك العديد من النقائص يجب استدراكها ومعالجة الاختلالات التقنية الموجودة حاليا.

3- يظل أهم ما يميز المصلحة البيوميترية أنها اختصرت العديد الإجراءات وقلصت الزمن المتطلب في لخدمة العمومية بنوعية جيدة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

1- وصفي لكساسبة، تحسين فعالية الأداء المؤسساتي من خلال تكنولوجيا المعلومات، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، 2011.

2- منال هلال المزاهرة، تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، دار النشر، الأردن.

3- شوقي شاذلي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2008.

4- عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2007.

5- معطي سيد أحمد، واقع التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

6- هناء عبداوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكتساب المؤسسة ميزة تنافسية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، 2016.

7- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ل م د، فرع علوم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2013.

8- https://passeport.interieur.gov.dz/ar/Accueil/Accueil consulté le 07/03/2021

9- http://apcainsebt.dz. Consulté le 07/03/2021

المصادر:

1- القانون رقم 03/14 المؤرخ في24 فبراير سنة 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية رقم

2- المرسوم الرئاسي رقم 17- 143 المـؤرخ في 18 أفريل 2017 المتعلق بكيفية إدراج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الأساليب الإدارية، ج. ر رقم 25

3- المرسوم التنفيذي رقم 16-58 مؤرخ في 3 فبراير سنة 2016، الذي يحدد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الاستعجالي

4- قرار رقم 11/11 المؤرخ في 25 ماي 2011، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر

5- 41

6- للتعليمة الوزارية رقم 826 المؤرخة في 2016/09/11 المحدد لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية.

7- التعليمة الوزارية رقم 875 المؤرخة في 2016/09/29 التي حددت صلاحية البلدية في إصدار بطاقات التعريف البيوميترية.